



# الأثر التجاري للألعاب الأولمبية

البلدان التي تتقدم بعروض لاستضافة الدورات الأولمبية ترسل إشارة عن استعدادها للانفتاح التجاري

أندرو روز ومارك شبيغل

Andrew K. Rose and Mark M. Spiegel

مشاهدة الألعاب الأولمبية. وينتهي هذا الأمر إلى رأي بأن استضافة الألعاب الأولمبية ستنشط صادرات البلاد، خاصة سياحتها. ولكن الشكوك تساورنا حول سلامة هذه الحجة عمليا؛ فما يحدث من تعزيز للصادرات نتيجة تنظيم الألعاب الأولمبية إنما يبدو صغيرا وعبرا على حد سواء. ومن ثم بدأنا بحثنا الحالي بفحص هذه النظرية من منظور تجريبي.

وقد استخدمنا نموذجا معياريا «للجاذبية» بالنسبة للتجارة، يتنبأ بأن حجم التجارة بين بلدين سيمثل دالة لبعدهما عن الآخر وعددا من المتغيرات التفسيرية الأخرى. وقد عرض هذا النموذج على نطاق واسع في الدراسات السابقة لتفسير جانب كبير من التباين عبر البلدان في مستويات التجارة. وأضفنا متغيرا يسمح بمراجعة الآثار الأولمبية المستمرة. وتبين لنا أن هناك أدلة قوية على وجود تأثير إيجابي كبير للألعاب الأولمبية على الصادرات (زيادة بنحو ٣٠٪). وبالتالي بدت شكوكنا غير مبررة؛ حيث يبدو «الأثر التجاري للألعاب الأولمبية» على الصادرات كبيرا وإيجابيا.

وفي نتائج أخرى وردت في بحثنا في عام ٢٠٠٩، بينا أن كل أنواع التجارة تزداد؛ وأن الواردات ترتفع بقدر ارتفاع الصادرات. وتخضع النتائج التي توصلنا

إليها إلى شكوك الخبراء الاقتصاديين عادة في الحجج الداعية لتوفير البنية التحتية اللازمة للأحداث الرياضية من الأموال العامة، وهم على حق في ذلك. فالقوى المناصرة التي تدعو لتشديد إستادات رياضية جديدة أو تنظيم أحداث رياضية ضخمة تفعل ذلك عادة انطلاقا من سذاجة أو مصلحة ذاتية. ففي الواقع العملي، تكون هذه الأحداث باهظة التكلفة، خاصة بالنسبة للبلدان النامية. وتقدر تكلفة مراسم افتتاح دورة بكين الأولمبية في عام ٢٠٠٨ بما يربو على ١٠٠ مليون دولار - بينما يعيش ١٠٠ مليون صيني على الأقل على أدنى من دولار واحد يوميا.

وقد فازت مدينة ريو دي جانيرو مؤخرا بحق استضافة دورة الألعاب الأولمبية لعام ٢٠١٦ وذلك بعرض قدره ١٥ مليار دولار، بما يعادل أكثر من ٢٠٠٠ دولار لكل مواطن في ريو، حتى قبل حساب التجاوزات المتوقعة في التكلفة. ومن المقرر أن يوجه جزء كبير من هذه الأموال إلى تطوير شبكة النقل في المدينة. ولكن إذا كانت الاستثمارات في النقل أمرا منطقيا بالنسبة لمدينة كبيرة والألعاب الأولمبية تلوح في الأفق، ألا تعد مثل هذه الاستثمارات الضرورية في حد ذاتها أمرا منطقيا حتى بدون شرف استضافة الألعاب الأولمبية؟ وهل ينبغي

ربط قرارات الاستثمار طويلة الأجل بذروة للطلب تدوم أسبوعين ونصف الأسبوع فحسب؟ والأمر الأعم، هو أن الدافع لاستضافة حدث ضخم مثل الألعاب الأولمبية يبدو مراوفا بالنسبة للخبراء الاقتصاديين. ونادرا ما تكون الآثار الاقتصادية الصافية المباشرة المقيسة بطريقة مقنعة في الظاهر كبيرة ولكنها عادة ما تكون سلبية؛ إذ أن من الصعب التحقق من المنافع غير الاقتصادية. هل يمكن أن يشكل تمويل أحداث ضخمة استغلالا جيدا لأموال الخزائن العامة؟ ربما: فصناع السياسات والسكان المحليون نادرا ما يشاركون الاقتصاديين المتخصصين فيما يساورهم من شكوك، فالأولون عادة ما يهتمكم الحماس لمثل هذه المشاهد المبهرة. وفي الواقع العملي، تتنافس البلدان بضرارة على حق استضافة الأحداث الضخمة. هل يحتمل أن يكون أرباب مهنة علم الاقتصاد قد غاب عنهم شيء ما؟

والمؤكد أن اللجنة الأولمبية الدولية تعتقد ذلك، فهي تؤمن بأن الزوار سيتدافعون لمواقع المدينة المضيفة ومنتجاتها بعد تعرفهم عليها من خلال



حفل افتتاح الألعاب الأولمبية في برشلونة، ١٩٩٢.

إليها لحشد من الضوابط الأخرى للحساسية. ويظل الأثر التجاري للألعاب الأولمبية إيجابيا وكبيرا على طول الخط. وبعد ذلك نظرنا في أحداث ضخمة أخرى، مثل كأس العالم، والمعارض الدولية، ووجدنا أن هذه أيضا كانت لها آثار إيجابية على التجارة.

لماذا ترتبط استضافة حدث ضخم بتزايد التجارة؟ تشير الشواهد الواقعية إلى أن استضافة حدث ضخم ترتبط في الواقع العملي بتحرير التجارة. ففي يوليو ٢٠٠١، فازت بكين بحق استضافة الدورة الأولمبية التاسعة والعشرين. وبعد شهرين فقط من ذلك، أنهت الصين بنجاح المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية، وبذلك أضفت طباعا رسميا على التزامها بتحرير التجارة. ولم تكن هذه مصادفة تحدث مرة واحدة، فقد مُنحت روما في عام ١٩٥٥ حق استضافة الألعاب الأولمبية في عام ١٩٦٠، وفي السنة نفسها بدأت إيطاليا تتجه نحو جعل عملتها قابلة للتحويل، وانضمت للأمم المتحدة، والأهم من ذلك أنها بدأت المفاوضات التي أفضت بعد عامين إلى معاهدة روما لإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية

## هناك أدلة قوية على وجود تأثير إيجابي كبير للألعاب الأولمبية على الصادرات.

التي حل محلها الاتحاد الأوروبي الحالي. وتزامنت دورة الألعاب الأولمبية في طوكيو في عام ١٩٦٤ مع انضمام اليابان لصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ومنحت برشلونة حق تنظيم الألعاب الأولمبية لعام ١٩٩٢ في عام ١٩٨٦، وهي السنة نفسها التي انضمت فيها إسبانيا إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية؛ وتزامن قرار منح كوريا حق تنظيم الألعاب الأولمبية لعام ١٩٨٨ مع اتجاه كوريا صوب التحرير السياسي. وتمتد علاقة الارتباط المتبادل لما وراء الألعاب الأولمبية؛ فقد نُظمت كأس العالم في المكسيك في عام ١٩٨٦، وتزامن ذلك مع تحريرها للتجارة وانضمامها للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة التي مهدت لقيام منظمة التجارة العالمية.

ومن ثم يبدو أن التفسير الحقيقي للأثر التجاري الأولمبي هو أن البلدان التي تحرر التجارة تستضيف في الوقت نفسه أحداثا رياضية ضخمة مثل الألعاب الأولمبية. فربما تحفز استضافة حدث ضخم تحرير التجارة بفضل النشاط والبنية التحتية المرتبطتين باستضافة الألعاب الأولمبية. لا داعي للتعجل في الاستنتاج. فقد أخضعنا العروض غير الناجحة باستضافة الألعاب الأولمبية للمنهج نفسه الذي طبقناه على العروض الناجحة ووجدنا أنها أيضا كان لها أثر إيجابي على التجارة، يماثل في اتساعه الأثر الذي تحدثه استضافة الألعاب الأولمبية بالفعل.

ونظرا لأن القيام باستضافة الأولمبياد ليس له أثر قابل للقياس يتجاوز ما يتعرض له من لم يفز عرضه بحق الاستضافة، فإننا نخلص إلى أن قيام بلد ما بتقديم عطاء جاد، سواء نجح أو لم ينجح، يرسل إشارة ما. ونظرا لأن هذه العروض غالبا ما يعقبها تحركات نحو التحرير، فمن المنطقي أن تكون محاولة بلد ما استضافة حدث ضخم بمثابة إشارة يرسلها عن رغبته في تحرير التجارة.

لماذا ينبغي لبلد ما أن يرسل مثل هذه الإشارة المكلفة؟ لقد قدمنا نموذجا يؤدي بموجب إرسال مثل هذه الإشارة إلى توليد استثمار إضافي لا رجعة فيه مرتبط بالتجارة، والأهم من ذلك أنه يخلق مناخا سياسيا يصبح فيه التراجع عن تنظيم الحدث الضخم أو تحرير التجارة مكلفا بشكل تعجيزي. وعمليات تحرير

التجارة الكبيرة، مثل الأحداث الضخمة، تعد أحداثا نادرة وباهظة التكلفة مما يجعلها بارزة بشدة للعيان وتقتضي وقتا طويلا بين التخطيط والتنفيذ. ولكن المنافع طويلة الأجل المتحققة من تحرير التجارة قد تكون أكبر، مما يعوض تكاليف استضافة حدث ضخم، ومن ثم يبدو الربط بين الاثنين في أذهان العامة استراتيجية حكيمة. وكذلك فإن تكاليف استضافة حدث ضخم تتحملها عادة قطاعات الاقتصاد التي تستفيد من تحرير الاقتصاد أشد الاستفادة، كالمدينة المضيفة والحكومة الوطنية، وهذا التوافق بين التكاليف والمنافع يجعل تقديم عطاء لاستضافة حدث كبير إشارة فعلية بالتحرير.

ويغفل عملنا عددا من القضايا المتعلقة بالأحداث الضخمة. فالبرازيل ستستضيف الألعاب الأولمبية في عام ٢٠١٦، لكنها قبل ذلك بستين ستستضيف أيضا حدثا مرموقا بالقدر نفسه تقريبا هو كأس العالم. وإذا استخدمت البلدان عروض استضافة الأحداث الضخمة كإشارة إلى انفتاحها على العالم، فلماذا ينبغي لأي بلد أن يكرر تقديم العروض لاستضافة مثل هذه الأحداث؟ لقد استضافت فانكوفر ألعاب عام ٢٠١٠ الشتوية وستستضيف لندن ألعاب عام ٢٠١٢ الصيفية. فلماذا ينبغي للاقتصادات الليبرالية أن تتقدم أصلا لاستضافة حدث ضخم؟ ماذا يمكن أن تكسبه الولايات المتحدة من عرضها الفاشل بأن تستضيف شيكاغو الأولمبياد الأمريكي الثامن؟ من الواضح أن هناك شيئا آخر يحفز على تقديم الاقتصادات المتحررة عروضاً متعددة، رغم إمكانية توسيع الحجة الأساسية هنا لكي تشمل العروض المتعددة في مناخ تتدنى فيه السمعة بمضي الوقت ويقضي الأمر تدعيمها بإرسال إشارات متكررة. وإضافة لذلك، هناك مسارات أخرى يمكن استخدامها لإرسال إشارة دولية بالتحرير. إذن، ماذا يجعل استضافة حدث رياضي ضخم أمرا رائعا إلى هذا الحد؟ من الواضح أن الموضوع يحمل في طياته الكثير، وأن هناك مجالا واسعا لإجراء البحوث حوله مستقبلا. ومع ذلك، فإن حجتنا تبدو بديهية، خاصة عندما تطبق على الاقتصادات الصاعدة التي توشك أن تفرض نفسها كقوى دولية فاعلة. إن سوتشي في روسيا ستستضيف الألعاب الأولمبية الشتوية في عام ٢٠١٤؛ وستُعد كأس العالم ٢٠١٠ في جنوب إفريقيا. وبالنسبة لهذه البلدان، وربما بالنسبة للبرازيل، فإن استضافة حدث ضخم ترقى إلى مستوى إصدار إعلان صريح بأن البلد في طريقه إلى أن يصبح عضوا ملتزما في المجتمع الدولي. وقد تزيد المنافع المرتبطة بذلك عن مجرد تعويض التكاليف الهائلة لاستضافة الألعاب.

إن التحرير دائما صعب؛ ومعظم البلدان التي تشرع في السير على هذا الدرب، لا تصل أبدا إلى غايتها. ومن ثم، عندما يكون بلد ما جادا حقا بشأن الانفتاح، يبدو من الطبيعي أن يرسل إشارة باهظة التكلفة. وبإيجاز، عندما يرغب بلد ما في الظهور على الساحة العالمية، يمكنه أن يصرح بذلك لكل من الدوائر المحلية والدولية عن طريق التقدم بعرض لاستضافة حدث ضخم. ■

أندروز هو أستاذان كرسي بي. تي روكا للتحليل والسياسات الاقتصادية في كلية هاس لإدارة الأعمال، جامعة كاليفورنيا، بيركلي؛ ومارك شبيغل هو نائب الرئيس لشئون البحوث الدولية في بنك الاحتياطي الفيدرالي في سان فرانسيسكو.

المراجع:

Rose, Andrew K., and Mark M. Spiegel, 2009, "The Olympic Effect" CEPR Discussion Paper 7248 (London: Centre for Economic Policy Research). Also published as Federal Reserve Bank of San Francisco Working Paper 09-06 and National Bureau of Economic Research Working Paper 14,854.